

آراء الكسائي(ت: ١٨٩هـ) النحوية في شرح ابن عقيل

**Al-kisa'l's(189) grammatical views in the explanation
of ibn aqeel**

إعداد: م.د. أسامة حمدان عبدالله

Lect- osama hamdan abdallah

إعداد: م. د. محمود كريم جاسم خميس

Dr. mahmood kareem Jasem khamis

الملخص

يتناول هذا البحث آراء الإمام الكسائي النحوية (ت: ١٨٩هـ) إمام مدرسة الكوفة وزعيمها في علم العربية في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، إذ إنّ ابن عقيل بيّن تلك الآراء بتفصيل ودقة فحينما ينفرد برأيه يعلل ذلك بصورة علمية معتمداً على الدليل وهذا ما سعى البحث لبيانها، وإلى الكشف عن عقلية الإمام الكسائي العقلية والنقلية .

وقد احتوى البحث على مبحثين تسبقه مقدمة وتليه خاتمة.

Abstract

This research discusses the premises of the Imam of the Kufa school, Imam Kisai (189), in the explanation of Ibn Aqil on the Alfiya of Ibn Malik in a detailed and accurate discussion of what was known about the Kisai from a scientific explanation for each opinion he adopts with reference to its evidence .

The research included a study preceded by an introduction and followed by a conclusion.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله على نعمائه، والشكر له على آلائه، أحمده سبحانه حمداً يكون سبباً مدنياً من رضاه، وأشكره شكراً يكون مقرباً من الفوز بمغفرته، والصلاة والسلام على سيدنا محمد واسطة عقد أنبيائه، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم إلى يوم الدين.

أما بعد....

فقد قيض الله لهذه اللغة فضلاء نذروا أنفسهم في خدمة هذه اللغة والعناية بها، ومن أولئك الأعلام الإمام الكسائي الذي يعد مؤسس المدرسة الكوفية في النحو، وقد تلقى العلماء آراءه وتناقلوها جيلاً بعد جيل، فالكسائي علم وإمام من أعلام الكوفيين، وله القدر المعلى في تأسيس مذهبهم.

وقد بلغ الكسائي في العلم المكانة السامية والغاية التي لا بعدها.

وقد تناثرت آراؤه في كثير من الكتب اللغوية والنحوية، فلا بد من البحث والتأمل والتقصي فيها، وها نحن ندلو بدلوها مع ما تناولنا، ونرجو التوفيق فيه.

وكان طبيعة البحث أن يقسم على مبحثين تسبقه مقدمة وتليه خاتمة فجعلنا المبحث الأول (آراء الكسائي النحوية في الأسماء)، وصيرنا المبحث الثاني (آراء الكسائي النحوية في الأفعال والأدوات).

ولا نجزم بأننا أحطنا بالموضوع من جوانبه كله، وإنما هو جهد إنساني يعتريه النقص والخلل والنسيان، والكمال لله وحده عزَّ شأنه.

المبحث الأول:

آراء الكسائي النحوية في الأسماء

أولاً: القول بأن الخبر المفرد الجامد يتحمل ضميراً:

قال ابن عقيل (ت: ٧٦٩هـ): (أما المفرد فإمّا أن يكون جامداً أو مشتقاً، فإن كان جامداً فذكر المصنف أنه يكون فارغاً من الضمير نحو (زيدٌ أخوك)، وذهب الكسائي إلى أنه يتحمل الضمير والتقدير عندهم (زيدٌ أخوك هو)، أما البصريون فقالوا إمّا أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق أو لا، فإن تضمن معناه نحو: (زيدٌ أسدٌ)، أي: (شجاع)، تحمل الضمير وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثل وإن كان مشتقاً فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير نحو (زيدٌ قائمٌ)، أي: هو هذا إذا لم يرفع ظاهراً^(١).

ومعنى ذلك أن رأي الكسائي إن وقع الخبر المفرد جامداً تحمل الضمير كالمثال الذي ذكره الشارح، قال المرادي (ت: ٧٤٩هـ): (الخبر المفرد قسماً: جامد ومشتق، فالجامد فارغ، أي من الضمير فلا يتحمل ضميراً خلافاً للكسائي)^(٢).

وذكر ابن عقيل أن الجامد يتحمل الضمير مطلقاً عند الكوفيين، ولا يتحمل ضميراً عند البصريين، إلا إن أول المشتق، وإن المشتق إنما يتحمل الضمير إن لم يرفع الظاهر، وكان جارياً مجرى الفعل كـ(زيد منطلق)، أي: هو، فإن لم يكن جارياً مجرى الفعل لم يتحمل شيئاً مثال ذلك: هذا مفتاح^(٣)، جاء في توضيح المقاصد: (أن الجامد ليس فارغاً من الضمير مطلقاً بل إذا لم يؤول بمشتق فإن أول به تحمل الضمير)^(٤).

وابن عقيل ذكر آراء العلماء دون أن يبدي رأيه في هذه المسألة، وأنا أميل إلى رأي البصريين، إذ إن رأيهم أخف في الاستعمال .

(١) شرح ابن عقيل: لابن عقيل : ٢٠٥/١.

(٢) توضيح المقاصد: للمرادي: ٤٧٧/١.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: لابن عقيل : ٢٠٦/١.

(٤) المقاصد الشافية: للإمام الشاطبي : ٤٧٧/١.

ثانياً: حذف الفاعل عند تنازع العاملين

جاء في شرح ابن عقيل فقال: (إن أعملت الأول وجب الإضمار في الثاني فتقول (يحسنُ ويسيثانِ ابناكَ)، ومثله (بغى واعتدى عبدك)، وإن أعملت الثاني في هذا المثال قلت (بغيا واعتدى عبدك)، ولا يجوز ترك الإضمار فلا تقول: (يحسنُ ويسيءُ ابناكَ)، ولا (بغى واعتدى عبدك)؛ لأن تركه يؤدي إلى حذف الفاعل، والفاعل ملتزم الذكر، وأجاز الكسائي ذلك على الحذف بناءً على مذهبه في جواز حذف الفاعل^(١).

وقال سيبويه: ((ترك أن يكون للأول خبرٌ حين استغنى بالآخر لعلم المخاطب أنَّ الأول قد

دخل في ذلك. ولو تحمّل الكلام على الآخر لقلت: ضربتُ وضربوني قومك، وإنما كلامهم: ضربتُ

وضربني قومك^(٢))، وبين الزمخشري أنه هو الوجه المختار الذي ورد به التنزيل قال الله تعالى:

﴿أَثُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، وإليه ذهب أصحابنا البصريون وقد يعمل الأول وهو

قليل^(٣).

ثالثاً: وجوب تأخير الاسم المحصور بـ(إنما)

قال ابن عقيل في شرحه: (إذا انحصر الفاعل أو المفعول بـ(إلا) أو بـ(إنما) وجب تأخيره، وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور إذا ظهر المحصور من غيره وذلك كما إذا كان الحصر بـ(إلا) فأما إذا كان الحصر بـ(إنما) فإنه لا يجوز تقديم المحصور، إذ لا يظهر كونه محصوراً، إلا بتأخيره بخلاف المحصور بـ(إلا) فإنه يعرف بكونه واقعاً بعد (إلا) فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر، فمثال الفاعل المحصور بـ(إنما) قولك (إنما ضربَ عمرًا زيدٌ) ومثال المفعول المحصور بـ(إنما) ضربَ زيدٌ عمرًا) ومثال الفاعل المحصور بـ(إلا) (ما ضربَ عمرًا

(١) شرح ابن عقيل: لابن عقيل: ١٦١/٢-١٦٢.

(٢) الكتاب : لسيبويه : ٧٦ / ١.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب : للزمخشري: ٣٩.

إلا زيدٌ) ومثال المفعول المحصور بـ(إلا) (ما ضربَ زيدٌ إلا عمراً) ومثال تقدم الفاعل المحصور بـ(إلا) قولك (ما ضربَ إلا عمرو زيداً)، ومثال تقديم المفعول المحصور بـ(إلا) قولك: ما ضربَ إلا عمراً زيدٌ^(١).

(وأجاز الكسائي وحده تقديم المحصور بـ(إلا)،؛ لأن المعنى مفهوم معها سواء قدم المقترن بها أو آخر بخلاف المحصور بـ(إنما)، فإنه لا يعلم حصره إلا بالتأخير فلذلك لم يختلف في منع تقديمه^(٢) .

ويرى ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) أنه لا يجوز تقديم المحصور بـ(إنما)، قال في شرح الكافية: (وكل ما قصد حصره استحق التأخير فاعلا كان أو مفعولاً، أو غيرهما، سواء كان الحصر بـ"إنما" أو بـ"إلا"، نحو: "إنما ضرب زيد عمراً" "ما ضرب زيداً إلا عمر" هذا على قصد الحصر في المفعول)^(٣).

رابعاً : القول في جواز مجيء جملة طلبية صلة:

قال ابن عقيل: (واحترز بالخبرية من غيرها وهي الطلبية والإنشائية فلا يجوز جاني الذي أضربه خلافاً للكسائي)^(٤).

ومعنى ذلك أن الكسائي يسوغ مجيء صلة الموصول جملة طلبية ودليله في ذلك من السماع، ومنه قول الفرزدق:

وَإِنِّي لَرَجٍ نَظْرَةً قَبْلَ التِّي ... لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَرْوَرَهَا^(٥)

فزعم الكسائي أن جملة: (لعلّي أزورها) صلة الموصول لـ"لتي".

(١) شرح ابن عقيل: لابن عقيل: ١٠١/٢-١٠٤.

(٢) شرح الكافية الشافية: لابن مالك: ٥٩٠/٢، وينظر: شرح ابن عقيل: لابن عقيل: ١٠٤/٢.

(٣) شرح الكافية الشافية: لابن مالك: ٥٩٠/٢.

(٤) شرح ابن عقيل: لابن عقيل: ١٥٥/١.

(٥) البيت من الطويل، لم أجده في ديوانه وينظر - على سبيل التمثيل لا الحصر: الباب للعكبري: ١١٨/٢، والتذييل والتكميل: ٩/٣، وشرح الأشموني: ١٤٩/١.

ويرى أغلب النحاة أن صلة الموصول محذوف، فقال ابن هشام: (وذلك على تقدير أزورها خبر لعل وتقدير الصلة محذوفة، أي: التي أقول لعل^(١)).

كما خالف ابن عقيل الكسائي في ذلك، ووضع شروطاً لجملة الصلة، قال في شرحه: (ويشترط في الجملة الموصول بها ثلاثة شروط: أحدها: أن تكون خبرية الثاني: كونها خالية من معنى التعجب الثالث: كونها غير مفتقرة إلى كلام قبلها واحترز ب الخبرية من غيرها وهي الطلبية والإنشائية فلا يجوز جاءني الذي أضربه خلافاً للكسائي...) ^(٢)، وبين الأشموني من شرط الجملة الموصول بها أن تكون خبرية لفظاً ومعنى فلا يجوز: (جاء الذي أضربه)، أو (ليتة قائم)، خلافاً للكسائي في الكل^(٣).

خامساً: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم

قال ابن عقيل: (...وجاء الفصل أيضاً في الاختيار بالقسم حكى الكسائي هذا غلام والله زيد، ولهذا قال المصنف ولم يعب فصل يمين وأشار بقوله واضطرارا وجدا...) ^(٤).

وقال أبو البركات الأنباري: (وحكى أبو عبيدة قال: سمعت بعض العرب يقول: إن الشاة لَتَجْتَرُ فتسمع صوت والله رَبِّهَا، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله "والله"، وإذا جاء هذا في الكلام ففي الشعر أولى) ^(٥).

ومعلوم أن أبا عبيدة هو أعلم الناس في لغة العرب، فربما أخذ منه الكسائي وبني عليها قاعدة، وهذا ليس ببعيد، خلافاً للنحويين أنهم يرونه هذا الاستعمال قليل، وأشار أبو البركات إلى أن هذا الاستعمال عند الكوفيين إنما جاء في اليمين؛ لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد، فكأنهم لما

(١) مغني اللبيب : لابن هشام: ٥٠٧/١، وينظر: شرح الأشموني: ١٥٠/١، والهمع للسيوطي : ٣٣٤/١.

(٢) شرح ابن عقيل: لابن عقيل : ١٥٤-١٥٥.

(٣) ينظر : شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١ / ١٤٩

(٤) شرح ابن عقيل: لابن عقيل : ٨٣/٣.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف : لأبي البركات الأنباري: ٢ / ٣٥٢.

جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام؛ ولذا يسمونها في مثل هذا النحو (لغواً) لزيادتها في الكلام في وقوعها غير موقعها^(١).

سادساً: حيث إضافتها إلى المفرد:

ذكر النحويون أن (حيثُ) مبهمَةٌ يبينُّها ما بعدها وَلَا تكادُ الْعَرَبُ تُوقِعُ بعدها المفرد بل تبيِّنُها بِالْجُمْلَةِ وَذَلِكَ لِشِدَّةِ إِبْهَامِهَا وَإِرَادَةِ تَعَيِّنِهَا بِإِضَافَتِهَا إِلَى الْمَعْيَنِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (جَلَسْتُ حَيْثُ الْجُلُوسِ أَوْ حَيْثُ زَيْدٍ)، لم يكن في ذَلِكَ إِضَاحٌ تَامٌّ لِاحْتِمَالِهِ فَإِذَا قُلْتَ: (حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ) لم يَبْقَ فِيهِ احْتِمَالٌ وَقَدْ جَاءَ الْمَفْرَدُ بعدها فِي الشَّعْرِ فَقَطْ^(٢)

وإنَّ رأيَ الكسائي في هذه المسألة مبني على ما سمع عن العرب، دون الالتفات إلى ورود الأكثر بخلافه، في حين حمله البصريون على الندرة، والشذوذ، وذلك لورود الأكثر بإضافته إلى الجمل^(٣)، ويترتب على رأي الكسائي أمور عدة:

١. جواز فتح (إنَّ) بعد حيث وذلك لتأويل (أن) وما بعدها بمصدر تضاف إليه (حيث) ولذلك حملوا عليه قول بعض الفقهاء: (ومن حيث أن كذا)^(٤)، قال المرادي: (يلزم من أجاز إضافة حيث إلى المفرد، وهو الكسائي، أن يجيز فتح أن بعدها)^(٥).
٢. يلزم أن تكون (حيثُ) معربة؛ لأنَّ موجب البناء إضافتها إلى الجمل فإذا أُضيفت إلى المفرد أعربت كما قيل: (ومن أضاف حيث إلى المفرد أعربها)، وقد استعملت معربة كما في لغة فقهاء حكي الكسائي (أنهم يجرونها بالكسرة إذا دخل عليها حرف جر وينصبونها بالفتحة إذا لم يدخل عليها حرف جر)^(٦).

(١) المصدر نفسه : ٢ / ٣٥٥.

(٢) ينظر: الباب في علل البناء والإعراب: للعكبري : ٢ / ٧٨.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: لأبي حيان : ٦٦/٨.

(٤) ينظر: الجنى الداني: للمرادي : ٤٠٧.

(٥) الجنى الداني: للمرادي : ٤٠٧.

(٦) شرح الكافية الشافية: لابن مالك : ٢ / ٩٥٢.

٣. خروج (حيث) عن الظرفية إلى الاسمية: يجوز في الظروف أن تجعل أسماء وقد ورد ذلك

في الشعر، وما سمع من ذلك نادر، وأجازه الكسائي^(١)، وقال الراجز^(٢):

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعًا^(٣)

يروي برفع سهيل وجره، وقال الشاعر^(٤):

ونظنهم تحت الحيا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم^(٥)

فهذا عند البصريين نادر، ولا تبنى عليه القواعد، وقاس عليه الكسائي^(٦).

وحكى الكسائي عن بعض العرب الكسر في (حيث)، فيقولون: ((مِنْ حَيْثٍ لَا يَعْلَمُونَ))،

فكسرها مع إضافتها إلى الجملة ووجه هذا اللغة أنهم أجروا (حيث) وإن كانت مكانا مجرى ظروف

الزمان في إضافتها إلى الجمل، وإن أضيفت إلى الجملة كان فيها وجهان الإعراب والبناء^(٧).

سابعاً: المقصور والممدود

نقل المرادي رأي الكسائي فقال: (أما الذي شذ في المقصور أشياء: منها قول بعضهم:

رضيان في رضى وقياسه رضوان؛ لأنه من ذوات الواو، وقاس الكسائي على ما ندر من ذلك،

فأجاز تشية نحو رضى وعلا من ذوات الواو المكسورة الأولى والمضمومة بالياء... وأما الذي شذ

في الممدود أشياء: منها: قلب همزة كساء ونحوه ياء، وفي التسهيل: ولا يقاس عليه خلافا

للكسائي)^(٨).

انفرد المرادي بذكر رأي الكسائي في هذه المسألة من بين شراح الألفية في القرن الثامن

الهجري، ويلاحظ أن المرادي قد خالف ما ذهب إليه الكسائي بقوله: (وقاس الكسائي على ما

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ٦٦/٨.

(٢) أنشده ابن الأعرابي، ينظر: تحقيق: شرح الكافية الشافية: ٩٣٧/٢. المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي.

(٣) وعجزه: نجما يضيء كالشهاب لامعا.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٩٠/٤، وشرح الاشموني: ٩٥/٤.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل: لأبي حيان: ٦٦/٨.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل: ٦٥/٨، والمغني: ١٧٦، والهمع: ٢٠٩/٢.

(٨) توضيح المقاصد: للمرادي: ١٨٦٣/٣.

ندر^(١)، وبقوله أيضا: (ولا يقاس عليه خلافا للكسائي)^(٢)، وقوله أيضا: (وما سوى ذلك يحفظ ولا يقاس عليه إلا عند الكسائي)^(٣).

ثامناً: تقديم التمييز على عامله

قال ابن عقيل: (مذهب سيبويه رحمه الله أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان متصرفاً أو غير متصرف فلا تقول نفساً طاب زيد ولا عندي درهما عشرون، وأجاز الكسائي والمازني والمبرد تقديمه على عامله المتصرف فتقول نفساً طاب زيد وشيياً اشتعل رأسي)^(٤)، ومنه قول المخبل السعدي:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها؟ وما كان نفساً بالفراق تطيب^(٥)

تاسعاً: جواز التصغير بالوجهين لأسماء النساء على ثلاثة أحرف

يقول الشاطبي (ت ٧٩٠هـ): (ونقل ابن الأنباري عن الكسائي أن ما كان من أسماء النساء على ثلاثة أحرف منقولاً من المصدر فإن فيه وجهين (لحاق التاء)، اعتداداً بالحال (وعدم اللحاق)، اعتداداً بالأصل وهو مذكر، وما كان غير منقول فإنه: بالتاء، في الأكثر فتقول في: (برق ولهو وخوذ وجمل وريم) أسماء نساء)^(٦).

فاعتد الكسائي أن (الأصل في النقل المحض وهو أن يكون مؤنثاً لا بأصل الوضع، ولا بالنقل الحقيقي ولكن بالجريان على المؤنث وإطلاقه عليه مع أن أصله المذكر واعتداده باقي لم ينتسخ حكمه خلاف حكم الأول وذلك كالصفات الجارية على المؤنث بغير تاء)^(٧).

(١) توضيح المقاصد: للمرادي: ١٣٦٩/٣.

(٢) توضيح المقاصد: للمرادي: ١٣٦٩/٣.

(٣) توضيح المقاصد: للمرادي: ١٣٦٩/٣.

(٤) شرح ابن عقيل: لابن عقيل: ٢٩٣/٢.

(٥) ديوانه: ٢٩٠.

(٦) المقاصد الشافية: لابن مالك: ٣٩٦/٧.

(٧) المقاصد الشافية: لابن مالك: ٣٩٦/٧.

إنّ رأي الكسائي يفِي هذه المسألة من بين شراح الألفية في القرن الثامن الهجري ويلاحظ أنّ الشاطبي يرى أنّ ما ذهب إليه الناظم من تقسيم الاسم المؤنث إلى القسمين هو المذهب الذي عليه كلام العرب، ولم يتحرر كلام الكسائي في ذلك، فلا بد أن يؤخذ به في هذه المسألة، فلا تقول في: شمس: شمسية، وشميس، بدون لحاق التاء، والكسائي يجيز ذلك.

المبحث الثاني:

آراء الكسائي النحوية في الأفعال والأدوات

أولاً: الخلاف في (نعم، وبئس):

قال ابن عقيل: (إنّ نعم وبئس فعلاّن بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما نحو: نعمت المرأة هند وبئست المرأة دعد، وذهب جماعة من الكوفيين ومنهم الفراء إلى أنهما اسمان واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم نعم السير على بئس العير)^(١).

لم يكن ابن عقيل مصيبا ودقيقا في نقله عن الفراء عندما قال: (وذهب جماعة من الكوفيين ومنهم الفراء إلى أنهما اسمان)^(٢)، فقد أكد الفراء على فعلية: (نعم وبئس)، عندما تحدث عن إسنادهما إلى ضمائر الرفع وتوحيد الفعل وتثنيته وجمعه كما يفعل ذلك بالفعل المتصرف، قال في معانيه: (والعرب توحد نعم وبئس وإن كانتا بعد الأسماء فيقولون: أما قومك فنعموا قوما، ونعم قوما، وكذلك بئس. وإنما جاز توحيدها لأنهما ليستا بفعل يلتمس معناه، إنّما أدخلوهما لتدلا على المدح والذم، ألا ترى أنّ لفظهما لفظ فعل، وليس معناه كما كذلك، وأنّه لا يقال منهما يبأس الرجل زيد، ولا ينعم الرجل أخوك، فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد في الفعل)^(٣)، وهذا دليل على فعلية:

(١) شرح ابن عقيل: لابن عقيل: ١٦٠/٣.

(٢) شرح ابن عقيل: لابن عقيل: ١٦٠/٣.

(٣) معاني القرآن: للفراء: ١٤١/٢-١٤٢.

(نعم وبئس)، ووصفه بالاطراد والكثرة؛ إذ قال: (فهذا في بئس ونعم مطرد كثير)^(١)، وهذا ما ذهب إليه الكسائي.

ثانياً: مضارع الفعل (جعل)

قال ابن عقيل مشيراً إلى قول الكسائي: (إنَّ غير كاد وأوشك من أفعال هذا الباب لم يرد منه المضارع ولا اسم الفاعل وحكى غيره خلاف ذلك فحكى صاحب الإنصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من عسى قال عسى يعسى فهو عاس وحكى الجوهري مضارع طفق وحكى الكسائي مضارع جعل)^(٢).

وأورد أبو حيان السيوطي المثال الذي احتج به الكسائي فقال أبو حيان: (رُوي أنَّ البعير يهرم حتَّى يَجْعَلَ إذا شرب الماء مجه)^(٣).

ثالثاً : إعمال اسم الفاعل:

قال سيبويه في: باب من اسم الفاعل جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول وفي المعنى، فقال ابن عقيل: (لا يخلو اسم الفاعل من أن يكون معرفاً بأل أو مجرداً فإن كان مجرداً عمل عمل فعله من الرفع والنصب، إن كان مستقبلاً أو حالاً نحو) هذا ضاربٌ زيداً الآن أو غداً) وإنما عمل لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه وهو المضارع ومعنى جريانه عليه أنه موافق له في الحركات والسكنات لموافقة (ضاربٌ) لـ (يضربُ) فهو مشبه للفعل الذي هو بمعناه لفظاً ومعنى، وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه فهو مشبه له معنى لا

(١) معاني القرآن: للفراء: ٢٦٨/١.

(٢) شرح ابن عقيل: لابن عقيل: ٣٤٠/١-٣٤١.

(٣) ارتشاف الضرب: لأبي حيان: ١٢٣٦/٣، وينظر همع الهوامع: للسيوطي: ٤٧٣/١.

لفظاً فلا تقول (هذا ضاربٌ زيداً أمس) بل يجب إضافته فتقول (هذا ضاربٌ زيدٌ أمس)، وأجاز

الكسائي إعماله وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، فذراعيه

منصوب بـ(باسط) وهو ماض وخرجه غيره على أنه حكاية حال ماضية^(١).

وحجّة النحويين في ذلك أنّ المَاضِي لَا يشبه اسمَ الفَاعِلِ وَلَا اسمَ المُفَاعِلِ يشبهه فلم تحمل
علته في العَمَلِ كَمَا لم يحمل المَاضِي على الاسم في الإعراب^(٢).

رابعاً: الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي:

قال ابن عقيل في شرحه على الألفية: (لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي إلا
بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول إن الشرطية على لا فتقول: لا تدن من الأسد تسلم بجزم تسلم
إذ يصح إن لا تدن من الأسد تسلم، ولا يجوز الجزم في قولك لا تدن من الأسد يأكلك إذ لا يصح
إن لا تدن من الأسد يأكلك، وأجاز الكسائي ذلك بناء على أنه لا يشترط عنده دخول إن على لا
فجزمه على معنى إن تدن من الأسد يأكلك)^(٣).

والأمر إن كان بغير افعِل فلا تنصب جوابه وجزمه أقبلاً

(قد سبق أنّه إذا كان الأمر مدلولاً عليه باسم فعل أو بلفظ الخبر لم يجز نصبه بعد الفاء وقد
صرح بذلك هنا فقال متى كان الأمر بغير صيغة افعِل ونحوها فلا ينتصب جوابه ولكن لو أسقطت
الفاء جزمته كقولك (صه أحسن إليك) وحسبك الحديث ينم الناس وإليه أشار بقوله وجزمه اقبلاً)^(٤).

والفعل بعد الفاء في الرجا نصب كنصب ما إلى التمني ينتسب

خامساً: القول في محل (إن)، و(أن) عند حذف حرف الجر

(١) شرح ابن عقيل: لابن عقيل: ١٠٦/٣-١٠٧.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/٤٣٧.

(٣) شرح ابن عقيل: لابن عقيل: ١٨/٤-١٩.

(٤) شرح ابن عقيل: لابن عقيل: ١٩/٤.

جاء في شرح ابن عقيل: (وأما إنَّ وأن فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسا مطردا بشرط أمن اللبس كقولك عجبت أن يدوا والأصل عجبت من أن يدوا، أي: من أن يعطوا الدية، ومثال ذلك مع أن بالتشديد عجبت من أنك قائم فيجوز حذف "من" فتقول: عجبت أنك قائم، فإن حصل لبس لم يجز لحذف نحو رغبت في أن تقوم أو رغبت في أنك قائم فلا يجوز حذف في لاحتمال أن يكون المحذوف عن فيحصل اللبس، واختلف في محل إنَّ وأنَّ عند حذف حرف الجر فذهب الأخفش إلى أنهما في محل جر وذهب الكسائي إلى أنهما في محل نصب، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين^(١)).

ويظهر رأي ابن عقيل في هذه المسألة قائلا: (إنَّ الفعل اللازم يصل إلى المفعول بحرف الجر ثم إن كان المجرور غير (أن وإن لم يجز حذف حرف الجر إلا سماعا وإن كان (إنَّ وأنَّ) جاز ذلك قياسا عند أمن اللبس وهذا هو الصحيح)^(٢).

والذي يبدو للباحث في هذا المقام أنهما في محل نصب؛ لكون الجر عاملا ضعيفا؛ إذ إنَّه من خصائص الأسماء، والنصب يكون في الفعل والاسم.

سادساً: على مجيئها بمعنى (عن)

قال ابن عقيل في سياق بيانه لمعنى على أنها تستعمل بمعنى (عن)، كقوله:

إذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها^(٣)

أي: إذا رضيت عني^(٤)، وقال الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط^(٥)، وقال عدي بن زيد:

في ليلة لا نرى بها أحداً يحكى علينا إلا كواكبها^(٦)

(١) شرح ابن عقيل: لابن عقيل: ١٥١/٢-١٥٢.

(٢) شرح ابن عقيل: لابن عقيل: ١٥٣/٢.

(٣) من الوافر قاله القحيف بن سليم العقيلي يمدح حكيم بن المسيب، النوادر ١٧٦، وينظر: شرح

المفصل: لابن يعيش: ١/١٢٠.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٤/٣-٢٥.

(٥) المغني: لابن فلاح اليمني: ١٩١.

فقد أورد أقوال النحاة في مجيء على للمجاوزة كـ(عن) ولم يرجح بينها، فأما القول الأول فهو قصر دلالتها على الاستعلاء فقط وما أوهم خلاف ذلك أول وأرجع على المعنى الأصلي وهو مذهب الكسائي والبصريين، قال المرادي: (وقوله: "على للاستعلاء" هو أصل معانيها، ولم يثبت لها كثير من البصريين غيره، وأولوا ما أوهم خلافه)^(٢).

سابعاً: الجر بعد (عدا وخلا) إذا سبقتهما (ما) المصدرية

قال ابن عقيل: (فإن تقدمت عليهما ما وجب النصب بهما فتقول: قام القوم ما خلا زيداً وما عدا زيداً فما مصدرية وخلا وعدا، صلتها وفاعلهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريره وزيدا مفعول وهذا معنى قوله وبعد ما انصب هذا هو المشهور، وأجاز الكسائي الجر بهما بعد ما على جعل ما زائدة وجعل خلا وعدا حرفي جر فتقول قام القوم ما خلا زيد وما عدا زيد وهذا معنى قوله وانجرار قد يرد...)^(٣).

(١) ينظر: الأصول في النحو: لابن السراج: ٢٩٥/١، والمغني: لابن فلاح اليمني: ١٩١، وهمع

الهوامع : للسيوطي: ٢٥٩/٢.

(٢) توضيح المقاصد: للمرادي: ٧٥٩/٢.

(٣) شرح ابن عقيل: لابن عقيل: ٢٣٧/٢.

الخاتمة

وبعد التصفح والتقليب والاطلاع في شرح ابن عقيل وجمع المسائل التي ذكرناها
توصلنا إلى أهم النتائج:

- يعد هذا البحث جمعا لآراء عالم من أكبر علماء العربية لمدرسة الكوفة وهو من الطبقة الثانية، وهو صاحب إحدى القراءات القرآنية السبع المتواترة.
- كان ابن عقيل دقيقاً في نقل آراء الكسائي إلا في موضع واحد وهو القول باسمية: نعم وبئس.
- غالب آراء الكسائي هي في الأصل الثاني من الأصول النحوية وهو القياس إذ توسع به .
- يعد شرح ابن عقيل مصدرا مهما في علوم العربية ولا سيما في نقله عن المتقدمين من العلماء الأوائل أمثال أبي عمرو البصري، ويونس، وسيبويه، والكسائي، والفراء، والزمخشري
- نقل ابن عقيل في شرحه على الألفية مجموعة من آراء الإمام الكسائي في مباحث نحوية متفرقة ليست في النحو فحسب بل في التصريف وغيرها .
- إن الكسائي في بعض المسائل يوافق البصريين، ويخالف الكوفيين ومن أمثلة ذلك يقر بأن (نعم، وبئس) أفعال موافقا للبصريين ومخالفاً للكوفيين في أنها أسماء .
- احتج الكسائي بالسماع القرآن الكريم وقراءاته وكلام العرب في تثبيت القاعدة النحوية عند صرح رأيه فيها .
- لم ينقل ابن عقيل أن الإمام الكسائي احتج بالأحاديث النبوية، ولم يستدل له في مسألة في شرحه.
- إن ابن عقيل لم يحتج في شرحه على ألفية ابن مالك بقراءة الكسائي ولو بموطن واحد.

ختاماً نسأل الله أن يكون بحثنا خالصاً لوجهه الكريم.

روافد البحث

- القرآن الكريم

١. الأصول في النحو: لابن السراج(٣١٦)، المحقق: عبد الحسين الفتلي الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
٢. التذييل والتكميل: لأبي حيان(٧٤٥) المحقق: د. حسن هنداوي الناشر: دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا الطبعة: الأولى.
٣. توضيح المقاصد على الألفية: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر الناشر: دار الفكر العربي الطبعة: الأولى ١٤٢٨ هـ.
٤. الجنى الداني: للمرادي(٧٤٩)، المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ.
٥. ديوان المخبل السعدي: الناشر دار الصادر: ٢٠٠٧، الطبعة الأولى.
٦. شرح ابن عقيل الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ): المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ.
٧. شرح الأشموني: (٩٠٠) على الألفية: الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ.
٨. شرح الكافية الشافية: لابن مالك(٦٧٢)، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة الطبعة: الأولى.
٩. شرح المفصل: لابن يعيش(٦٤٣): تحقيق: دكتور: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية لبنان طبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ
١٠. اللباب للعكبري(٦١٦): الناشر: دار الفكر - دمشق الطبعة الأولى، ١٩٩٥ تحقيق: غازي مختار طليمات.

١١. معاني القرآن: للفراء (٢٠٧) المحقق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر الطبعة: الأولى.
١٢. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: لابن هشام الانصاري (٧٦١) المحقق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.
١٣. المقاصد الشافية: للشاطبي (٧٩٠): تح: مجموعة من المحققين الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ معهد البحوث العلمية جامعة أم القرى مكة المكرمة.
١٤. همع الهوامع: للسيوطي (٩١١)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر .